٣ فشل اللاسوق
ظروف الطلب والعرض

فشل السوق والتدخل الحكومي

تعطي عيوب السوق التي سبق وصفها في الفصل الثاني أكثر الحجج المنطقية إقناعاً للمحاولات التي تقوم بها الحكومة (ما نسميها في هذا الكتاب اللاسوق) لمعالجة تلك العيوب. ويمكن أن تكون هذه الحجة مؤثرة حتى لو كان اللاعبون السياسيون وصانعو القرار على غير علم بالمصطلحات الفنية أو النظريات الخاصة بفشل السوق. فهؤلاء يرون، ببساطة، أن عمليات السوق تفشل في تحقيق شيء يرونه سليماً ومرغوباً أو مناسباً لأي سبب آخر. ومن هنا فهم قد يطالبون بتدخل الحكومة لعلاج ما يُفهم على إنه نوع من الإخفاق. ولن تؤثر مصداقية هذه الآراء أو خطئها على الدعوة لإصلاح السوق، رغم أن هذه المصداقية قد تكون هامة لغيرهم الذين يظل من اللازم إقناعهم. وسوف أعود لبحث كيف أن الآراء العامة حول فشل السوق قد تشكّل الطرق التي تشوّه الطلب على طرق العلاج اللاسوقية، على الأقل على المدى القصير.

إن نظرية فشل السوق (بما فيها عناصرها التوزيعية) مرنة بما يكفي لمساندة التدخلات التنظيمية الخاصة المصممة(من قبل الذين يعملون وراء الكواليس أو المشرّعون أو الجناح التنفيذي) لمحاباة مكوّنٍ ما من مكوّنات السوق. وعلى سبيل المثال، فإن تقديم الدعم لأسعار المنتجات الزراعية، وغير ذلك من أشكال الدعم الزراعي، يجري تبريره على أساس أن أسعار السوق العاديّة تفشل في احتساب الفوائد الاجتماعية المشتركة المتمثلة في المحافظة على صحة القطاع الريفي في الاقتصاد. وبالمثل، فإن الدعوة لتقديم دعم حكومي كبير للأبحاث العلمية والتكنولوجية تستند على الحجة القائلة بأن مثل هذا البحث يقدم عوائد وفوائد عامة لا يمكن لمن يقوموا بايجاد هذه الفوائد ان يخصصوها أو يوزعوها مباشرة على المستفيدين. وكذلك فإن الدعم العام لكلٍ من التعليم والصحة ينطلق من الافتراض بأن هذه الخدمات مرتبطة مع مؤثرات خارجية كثيرة من بينها العدالة التوزيعية وكذلك الفوائد السلوكية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع بعامة، زيادة على الفوائد التي يجنيها المنتفعون مباشرة من هذه

الخدمات.وقد أدى التوسُّع في الانطلاق من هذه الآراء إلى الدعوة إلى نظام الحصص «الطوعية» وتفعيلها وذلك للحدّ من استيراد السيارات والفولاذ في الولايات المتحدة – وهي سياسة يجري تبريرها على أساس العدالة الاجتماعية والأهمية المشتركة لهذه الصناعات لأمن ورفاه البلاد ككل. (والنتيجة هي أن يعقب ذلك ضرائب غير مباشرة على المستهلكين ومكاسب غير متوقعة لأرباب صناعة السيارات، وليس من المستغرب أن يكون ذلك نظراً لتدني وتآكل موقفها التنافسي في الأسواق العالمية وفي المحلية كذلك).

وصيغة الخيار العام القائمة على السلوك الحكومي تفسِّر هذه الأمور على أساس أنها ناجمة عن التواطؤ الرسمي أو التعاون غير الرسمي بين فئات يحتمل أن تحقق لنفسها المكاسب (مثل اللوبي الزراعي والمجتمع العلمي والتكنولوجي واللوبي الصحي واللوبي التعليمي وصناعات السيارات والفولاذ) وبين الوكالات الحكومية العليمة ولجان الكونغرس[1]. وفي بعض الحالات، يمكن رسم الخط الفاصل بين تفسير الخيار العام للمعاملة المفضَّلة وتبريرات الصالح العام. وتركِّز وجهة النظر القائلة بالصالح العام على التبرير الاجتماعي الواسع للعمل الذي يحدث، على سبيل المثال، لمحاباة مجموعة معيَّنة (مثل دعوى العمل الإيجابي الذي تقوم به هيئة العمل الإيجابي القومي أو دعوى حماية صناعة الفولاذ أو دعوى البحرية التجارية على أساس حماية الأمن القومي)؛ وعوضاً عن ذلك تركز وجهة النظر القائلة بالخيار العام على الدافعيَّة المتأتية من طبيعة العمل التفضيلي ذاته القائم على خدمة المصالح الذاتية التي تنظر إلى أية محاولة لتوسيع التبرير الاجتماعي كما لو كان تبريراً مخادعاً ومحتالاً (وحصص الاستيراد ودعم الأسعار الزراعية أمثلة على ذلك).

ومع ذلك فغالباً ما يختلط الأمر ما بين وجهتي النظر هاتين. فحماية صانعي السيارات الأمريكيين يُبْعد أو يخفف من وطأة المصاعب الخطيرة التي قد تواجه أُسر العمال الذين يعملون في صناعة السيارات الذين سيفقدون عملهم إذا سمح للسيارات اليابانية (التي يقال أنها تحظى بالمساعدة غير العادلة من الإعفاءات الضريبية أو اشكال الدعم الأخرى) أن تباع بحرية مطلقة في أسواق الولايات المتحدة. وهكذا فإن فشل السوق في إعطاء نتائج توزيعية تنظر لها العملية السياسية على أساس أنها نتائج عادلة، أو مقبولة على الأقل، قد تؤدي إلى معاملة تفضيلية تحابي مجموعة معينة من الناس (على سبيل المثال الدعم المقدَّم للمزارعين). ومن وجهة النظر القائلة بالصالح العام، فإن هذا مثال على فشل السوق – وإن يكن فشلاً يوسع من دائرة المصداقية). وعلى أية حال، فمن وجهة النظر القائلة بالخيار العام، فإن مثل

هذا التفضيل يمثل فشلاً أو عيباً يخصُّ اللاسوق– أي سوء إدارة السياسات العامة: فالمجتمع بعامة قد أصبح، كما هو واضح، أسوأ حالاً لأن الفوائد المتحققة للجماعة التي تحظى بالمحاباة هي أقل من إجمالي الخسائر المفروضة على بقية المجتمع. وسوف نعود إلى هذا البعد من أبعاد فشل اللاسوق في فصل لاحق.

وهكذا، غالباً ما تقود العيوب التوزيعيَّة للسوق وكذلك عيوب كفاءتها الفعلية أو المحتملة إلى المطالبة الفعالة لتدخُّل اللاسوق للوصول إلى نتائج أكثر عدالة أو أكثر كفاءة. أما لماذا لا تأتي مثل هذه الثمار المقصودة، في الغالب، فهذا ما تشرحه نظرية فشل اللاسوق.

اللاسوق: خصائص الطلب والعرض

الأساس في التفريق بين السوق واللاسوق هو أن مؤسسات السوق تستمد دخلها الأساسي من الأسعار التي تتقاضاها من المنتجات التي تباع في أسواق يستطيع المشترون فيها اختيار ما يشترون أو اختيار هل يشترون أو لا يشترون، في حين تستمد المؤسسات اللاسوقية دخلها الأساسي من الضرائب والهبات وغيرها من المصادر غير المسعَّرة. ورغم أن الحكومة هي، كما هو واضح، أكبر مكوِّنات اللاسوق وأكثرها نفوذاً، إلا أن القطاع اللاسوقي هو الآخر يضم مؤسسات وجامعات تدعمها الدولة وكنائس وروابط الآباء والأمهات والمدرسين والكشَّافة. وينطبق تخطيط فشل اللاسوق المقترح هنا بصورة أساسية على عيوب أداء الحكومة ولكنه يشمل كذلك المؤسسات اللاسوقية الأخرى. وكما جرى النقاش حوله فيما سبق، فإن غياب الأسواق المثالية الكاملة هو الذي يفسِّر مختلف أنماط فشل السوق. وبالمثل فإن أوجه فشل اللاسوق هي نتيجة لغياب الآليات اللاسوقية الخاصة بالتوفيق بين الحسابات التي يجريها صنَّاع القرار للتكاليف والفوائد المتعلقة بأعمالهم الخاصة ومؤسساتهم وبين التكاليف والفوائد المتعلقة بالمجتمع ككل. كما لا توجد هناك توقعات، لأسباب سنقترحها فيما بعد، لابتكار آليات لا سوقية مناسبة يمكن عن طريقها تجنب فشل اللاسوق وتكون أي الآليات بصورة خاصة أكثر فائدة من ابتكار واستكمال أسواق مناسبة يتسبب غيابها في فشل السوق. وبعبارة أخرى، حيثما لا تستطيع «اليد الخفيَّة» للسوق تحويل «العيوب الخاصة إلى فضائل عامة»، فقد يكون هناك نفس القدر من الصعوبة إذا ما أُريد ايجاد يدٍ لاسوقية ظاهرة تستطيع تحويل العيوب العامة إلى فضائل خاصة.

وتأخذ السياسات العامة الرامية للتعويض عن عيوب السوق، بصورة عامة شكل المهام التشريعية أو الإدارية لوظائف خاصة من وظائف وكالة أو أخرى من الوكالات الحكومية

للوصول إلى مردود محدَّد يتوقع له أن يصحِّح عيوب السوق. وتتمثَّل هذه المردودات أو النشاطات على أربعة أوجه: (١) الخدمات التنظيمية (على سبيل المثال اللوائح البيئية وتراخيص الراديو والتلفزيون، واللوائح التي تحكم التجارة بين الولايات، ومراقبة الأغذية والأدوية)، (٢) المصالح العامة «المحضة» (الدفاع القومي والبحث والتطوير الخاص بالفضاء)، (٣) شبه المصالح العامة (التعليم والخدمات البريدية والأبحاث الصحية)؛ و(٤) إدارة الدفعات التحويلية (برامج الرعاية الاتحادية وعلى مستوى الولايات والمستوى المحلي والأمن الاجتماعي وغيرها). ويجري التعبير عن قيمة مثل هذه الأنماط من المردودات في الحسابات القومية كما لو كانت مساوية تماماً لتكاليف المدخلات التي تستخدم في انتاجها لكنَّ هذه الملاءمة الحسابية لا تنطوي على أي شيء له علاقة بالكفاءة أو القيمة الاجتماعية أو الاقتصادية لهذه النشاطات ذاتها. كما لا تفسِّر الأسباب التي تجعل من المحتمل لهذه المردودات أو النشاطات أن تؤدي إلى أنماط بعينها من أنماط فشل اللاسوق. ويكمن هذا التفسير في الخصائص المحددة للطلب والعرض الذي يميِّز، بدرجة ما أو إلى حدٍ ما، مثل هذه النشاطات والمخرجات (المردودات) من تلك الخاصة بالسوق. وهذه الخصائص المميِّزة يمكن أن تستخدم في تعريف الطلب والعرض اللاسوقيين، وهذه بدورها تؤدي إلى أنواع معيَّنة من الفشل أو العيوب التي تنزع لها النشاطات اللاسوقية.

ظروف الطلب اللاسوقي

قد تسهم ظروف الطلب في العيوب التي تُصيب أداء الحكومة (أي اللاسوق) للخدمات وذلك بتضخيم الطلب على هذه الخدمات. وبعض هذه الظروف تفاقمت مع مضي الوقت، بينما أصبح بعضها ظروفاً دائمة. ويمكن تلخيص هذه الظروف تحت عناوين خمسة:

١. الوعي العام المتزايد على عيوب السوق

حدثت في العقود الأخيرة، وخاصة في الفترة من الثلاثينات حتى عام ١٩٨٠ زيادة مثيرة في الوعي العام على عيوب السوق. وكان هذا التحوّل نتيجة للإعتراف بفشل نتائج السوق في الوصول إلى الحد الأمثل المقبول اجتماعياً (على سبيل المثال تزايد النفايات السامة والملوثات، والممارسة الظاهرة للسيطرة الاحتكارية من قبل كل من الأعمال والعمالة وازدياد كثافة السكان وأثرها على الازدحام، وبالتالي على أهمية المؤثرات الخارجية **(Externalities)** واتساع انتشار المعلومات حول هذه الإنحرافات. وتزايدت الأمثلة على فشل السوق، عددياً وكمياً، مع توسُّع النشاط الاقتصادي. كما كانت أنماط الفشل هذه موضوعاً للنشاط الواسع

الدؤوب من قبل وسائل الإعلام والمعلومات ومن الجماعات البيئية ومؤسسات المستهلكين، الرامي إلى نشر هذه العيوب. ومن الصحيح القول بأن ازدياد الوعي العام على مثل هذه العيوب قد أدى إلى التقليل من القدرة على تحملها وزيادة التبرُّم تجاهها.

٢. المؤسسات السياسية ومنح الحقوق

انعكس ازدياد الفشل الفعلي للسوق وازدياد الوعي العام على هذه العيوب على تنظيم ومنح الحقوق السياسية للجماعات والمصالح التي كانت في الماضي تحصل على معلومات أقل وتمارس نشاطاً أقل في العملية السياسية، كما تأثر هذا الفشل الفعلي للسوق بهذه الجماعات والمصالح مثل الجماعات النسائية والأقليات والجماعات الطلابية وانصار البيئة وجماعات المستهلكين ودعاة الطاقة الكهربائية النووية ومناهضيهم. ومارست هذه الجماعات، وخاصة في عقدي الستينات والسبعينات ضغوطاً لاستصدار اللوائح والتشريعات الحكومية وغيرها من برامج معالجة فشل السوق للوصول إلى نتائج تتفق ورغبات الداعين لها . وكذلك قضايا العمل الصفي وأجور المحامين للقيام بمهام خاصة والأحكام القضائية وطلبات المكافئات، جميعها، أكسبت زخماً مضافاً للمطالبة بتدخل اللاسوق (أي الحكومة) لتقويم عيوب السوق.

٣. بنية المكافئات السياسية

أما في العملية السياسية، التي تعمل على تسوية الخلافات الناجمة عن هذه المطالب العامة المتزايدة حدَّةً، فإن المكافئات تصبح من نصيب المشرِّعين والموظفين الحكوميين الذين يعلنون وينشرون هذه المشاكل ويشرِّعون الحلول المقترحة لها دون أن يتحمَّلوا مسؤولية تنفيذها.

٤. التجاهل الخطير للوقت من قبل اللاعبين السياسيين

نتيجة لبنية المكافئات السياسية هذه من ناحية، ونتيجة لقصر مدة البقاء في السلطة المرتبط بالمناصب المنتخبة، فإن نسبة تجاهل الوقت (اللازم للتحليل والتجريب وفهم المشاكل) عند اللاعبين السياسيين هي أعلى مما هي عند المجتمع. والنتيجة هي في الغالب هوَّة زمنية بين الفترات القصيرة التي يمضيها اللاعبون السياسيون في السلطة والفترات الزمنية الأطول اللازمة لتحليل وتجريب وفهم المشاكل الخاصة أو عيوب السوق، لمعرفة فيما إذا كان هناك حلٌّ عملي أم لا. ومن هنا فإن التكاليف والفوائد المستقبلية غالباً ما يجري تجاهلها أو عدم

أخذها في الحسبان، في الوقت الذي يجري فيه تضخيم الفوائد والتكاليف الجارية أو المتأتية على المدى القريب. ونتيجة ذلك هو ما أسماه فيلدشتاين (Feldstein) «قِصر النظر المتأصل في العملية السياسية»[٢].

ومثال مثير على قصر النظر هذا ما حدث في الستينات والسبعينات لبرامج الرعاية الاجتماعية التوزيعية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، التي أُغدقت عليها الحماية والرعاية بسبب التعديلات التلقائية على تكاليف المعيشة. وقد أثار تفعيل هذه البرامج الاستعداد واسع النطاق لدى المشرِّعين والمسؤولين التنفيذيين في الديمقراطيات الغربية للمبالغة في الفوائد التي يمكن جَنْيها على المدى القصير (ربما الفوائد السياسية بصورة خاصة) من وراء هذه البرامج والتقليل من أهمية تكاليفها على المدى البعيد. وقد تمثَّل قصر النظر هذا في عدم الإدراك، في عقد الستينات، أن برامج الرعاية الصحيّة، وبرامج المساعدة الصحيّة التي أُعدَّت لمساعدة المسنِّين والفقراء، ستؤدي إلى إنفجار في تكاليف الرعاية الصحيَّة وإلى زيادات هائلة في نصيب القطاع الصحي من إجمالي الناتج القومي – من ٣ر٥ بالمائة في عام ١٩٦٠ إلى ٨ر١٠ بالمئة عام ١٩٨٣ وإلى ٢ر١٢ بالمائة عام ١٩٩٠.[٣] كما انعكس ذلك بالمثل في عدم الإدراك بأن التوسع في برامج الرعاية الاجتماعية، مثل مساعدة الأسر ذات الأطفال الذين يعتمدون على والديهم، رغم أنه قصد منها مساعدة الأسر الفقيرة، قد يؤدي إلى إضعاف بنية الأسر بصورة خطيرة[٤].

٥. عدم المزاوجة (Decoupling) بين الأعباء والفوائد

وأخيراً فإن نوعاً من التشويه على الطلب اللاسوقي ينجم عن عدم المزاوجة بين أولئك الذين يحصلون على العوائد وأولئك الذين يدفعون التكاليف الخاصة بالبرامج الحكومية[٥]. والمثال التقليدي على مشكلة المستفيدين مجاناً من هذا الطلب اللاسوقي هو حالة خاصة من حالات عدم المزاوجة: فالفوائد أو العوائد تمنح للجميع، أو لمجموعة خاصة، بغض النظر عما إذا كان أي من أفراد المجموعة يدفع التكاليف. وحيثما يجرى تحمّل الفوائد والتكاليف من قبل المجموعات المختلفة، فإن الحوافز لتشكيل المنظمات السياسية وجماعات الضغط من قبل المنتفعين المُحتملين، هذه الحوافز تؤدي، كما هو متوقع، إلى قيام الطلب الذي قد يكون فعالاً سياسياً وغير فعالٍ اقتصادياً. ويمكن التمثيل على ذلك بالدعم والمساعدة المقدمين للأسعار الزراعية في كل من الاقتصاديات الأمريكية والأوروبية الغربية وكذلك أشكال الحماية الأخرى لبعض المصالح والقطاعات الخاصة: مثل التعرفات الجمركية وحصص الإستيراد

الطوعية والإجبارية، وقروض الامتيازات والإئتمانات التصديرية للدول الأجنبية لتشجيع صادرات الدول المانحة للقروض.

ويمكن لغياب المزاوجة بين المنتفعين والضحايا أن يفسِّر غياب التدخل الحكومي ويفسِّر حضوره كذلك. وعلى سبيل المثال، ففي موضوع الرقابة على حمل الأسلحة في الولايات المتحدة، فإن المنتفعين المُحتَملين، أي الجمهور بعامة، هم عديدون ومتفرقون، بينما أولئك الذين يتسبَّبون في الرقابة مترابطين ومنظَّمين جيداً، وبصورة خاصة رابطة البنادق القومية. وقد تكون حوافز الأغلبية، وهي غير مترابطة، ضعيفة إلى الحد الذي لا يمكنها عنده التغلب على مقاومة الأقلية المترابطة. ومع أن مجموع الفوائد الاجتماعية الناجمة عن مراقبة البنادق قد يفوق تلك الرقابة التي يمكن أن تفرضها الحكومة على بائعي البنادق، إلا أن الرقابة الحكومية لا تتم على الإطلاق. إذ قد لا تقدم العملية السياسية الوسائل الفعالة التي يستطيع المنتفعون عامة من خلالها تقديم التعويضات لأنصار السماح بشراء البنادق لإغرائهم بالتخلي عن البنادق وقبول قيود الترخيص الخاصة بها.

ويجدر هنا التفريق بين جانبين مختلفين من جوانب ظاهرة عدم المزاوجة هذه. فما يسمى «عدم المزاوجة الصغرى» (microdecoupling) إنما تظهر حيثما تكون الفوائد الناجمة عن برنامج حكومي قائم أو يحتمل قيامه متركِّزة في جماعة بعينها، بينما تكون التكاليف موزعة بصورة عامة على الجمهور مثل دافعي الضرائب والمستهلكين. وهكذا فإن المنتفعين لديهم حوافز أكبر، وقد يبذلون جهوداً ذات تأثير سياسي أكثر فعالية، للشروع في إقامة برامج خاصة والمحافظة عليها وتوسيعها أكثر مما يستطيع الضحايا إقامته أو عمله أو حتى مجرد إظهار المعارضة له. والنتيجة قد تكون برنامجاً أو تنظيماً حكومياً غير كفؤ (أي تفوق اجمالي تكلفته فوائده) أو غير عادل أو الاثنين معاً.

وتتضمن الأمثلة على ذلك الدعم المقدم للزراعة في الولايات المتحدة آنف الذكر، والسياسات الزراعية العامة لدول السوق الأوروبية المشتركة، وكذلك تلك الزيادات في فوائد الأمن الاجتماعي على مدى العقود الثلاثة الماضية التي جعلت دخل المتقاعدين يحظى بحماية أكثر شمولاً ضد التضخم مما يحظى به معظم العاملين من أعضاء قوة العمل، دافعي الضرائب.

ويشكِّل النوع الآخر من عدم المزاوجة – «عدم المزاوجة الكبرى» (macrodecoupling) مشكلة أساسية متأصلة من مشاكل الطلب على البرامج الحكومية في الديمقراطيات الغربية.

فعدم المزاوجة الكبرى، في جوهرها، مشكلة من مشاكل الإقتصاد السياسي، أكثر مما هي من مشاكل الاقتصاديات. وهي أيضاً مصدر لعدم الكفاءة بمرور الوقت أكثر مما هي كذلك عند نقطة زمنية معيَّنة. وتنشأ عدم المزاوجة الكبرى لأن القوة السياسية تتأتى من أغلبية الأصوات، في حين أن الأقلية هي التي تقدِّم معظم القاعدة الضريبية. والنتيجة هي قيام فرصة ودافعية للتوسع في البرامج التوزيعية لأن «الطلب» يعتمد على الأغلبية، في حين أن تقديم العائدات أو المداخيل يأتي من الأقلية. وفي حين أن عدم المزاوجة الصغرى تعني أن الأقلية المنظَّمة جيداً تستطيع إستغلال الأغلبية، فإن عدم المزاوجة الكبرى تعني أن الأغلبية تستطيع استغلال الأقلية.

ومحصلة عدم المزاوجة الكبرى، في غياب القيود المفروضة من الأغلبية، يمكن أن تؤدي إلى نضوب المنابع الرئيسية للإستثمار والابتكار والنمو إذا ما أضعف الإغراء السانحُ أمام الأغلبية ذات الدخل الأقل لإعادة توزيع الدخل قبل الاستقطاع الضريبي الحافز لدى الأقلية ذات الدخل الأعلى على الاستثمار والابتكار. وقد يكون من الصحيح بنفس القدر كذلك القول بأنه ما لم يجر كبح جماح شراء الأقلية ذات الدخل الأعلى وما ينجم عن ذلك من اختلالات توزيعية، فلن يكون هناك عدم انسجام أو عدم رضا أو عداء اجتماعي!

إن التوسع الهائل في منح الامتيازات وغيرها من البرامج الاجتماعية في الولايات المتحدة (وفي أوروبا الغربية) منذ منتصف الستينات هو، إلى حدٍ كبير، انعكاس لهذا الذي أسميناه عدم المزاوجة: القروض والمنح الدراسية للطلاب، وبرامج المساكن المدعومة للأسر ذات الدخل المنخفض، وبرامج المساعدة الطبية والرعاية الطبية، وطوابع الحصول على الوجبات الغذائية والمساعدة القانونية للمعوزين، والتأمين ضد العجز، وبرامج التدريب والعمل الشاملة، والنقل داخل المدن، وغيرها. وكانت نتائج هذا التوسع غير عادية. ففي عام ١٩٨٠ تلقي ٣٦ مليون مواطن أمريكي شيكات شهرية كنوعٍ من الضمان الاجتماعي. كما تلقى المساعدة ٢٢ مليون من برامج المساعدة الطبية، و٢٨ مليون من الرعاية الطبية، و ١٨مليون من طوابع الوجبات الغذائية و١٥ مليون من برامج المحاربين القدامى و ١١ مليون من المساعدات المقدمة للأسر ذات الأطفال الذين يعتمدون على والديهم[٦]. وبحلول عام ١٩٩٢، ارتفعت هذه الأرقام إلى أكثر من ذلك: ٤٤ مليون من الضمان الاجتماعي، ٣٦ مليون من المساعدات الطبية، ٣٠ مليون من الرعاية الطبية، ٢٦ مليون من الطوابع الغذائية، و ١٤ مليون من مساعدة الأسر ذات الأطفال المعتمدين على والديهم[٧]. ويقدر فيلدشتاين أنه

ربما كان هناك نصف عدد سكان الولايات المتحدة يعتمدون كلياً أو جزئياً على المساعدات الاتحادية (الفيدرالية) بشكل أو بآخر[٨].

والنوعان من عدم المزاوجة قد يسهمان في «الإفراط» في الطلب على النشاطات الحكومية (البرامج والتنظيمات وإعادة التوزيع) – وهو الإفراط إما بمعنى أنه ينطوي على تكاليف اجتماعية أكبر من الفوائد، أو بمعنى أن هذه النشاطات غير مستديمة لأنها تقلل من الحوافز المؤدية إلى الانتاجية والنمو في الاقتصاد.

وليس معنى هذا أنه بسبب أن الكثير من الظروف التي ذُكرت آنفاً قد تؤدي إلى تشوهات في الطلب اللاسوقي فإن كلَّ الزيادات على الطلب اللاسوقي هي تشوهات. فعلى سبيل المثال، قد يُتوقع للطلب اللاسوقي أن يرتفع مع الدخل الحقيقي. وطالما ظلت السلع اللاسوقية هي سلع «أفضل» – أي أنها سلع ذات مرونة دخلية عالية بالنسبة للطلب (على سبيل الحدائق العامة والمتاحف وأماكن الترويح العامة) – فإن ذلك الطلب سيزداد بنسب أعلى من نمو الدخل. وطالما أن التوسع التعليمي، وكذلك الدخل الحقيقي، يؤدي إلى زيادة التعاطف مع المحتاجين، فإن برامج التمويل الحكومية قد تتزايد هي الأخرى.

ومع ذلك، فإن ظروف الطلب في الديمقراطيات الغربية يمكن أن تؤدي، في كثير من الأحيان، إلى تشوهات عميقة في الطلب المؤثر سياسياً على قيام الحكومة باتخاذ عملٍ ما أو عدم اتخاذه. والمجرمون الرئيسيون في هذا هم(١) تجاهل الوقت المفرط في الغالب من لدن الرسميين المنتخبين، الناجم عن الضغوط القاسية من الفترات الزمنية القصيرة نسبياً ما بين حملة انتخابات وأخرى، و(٢) عدم المزاوجة بين أولئك المستفيدين من برامج الحكومة وأولئك الذين يدفعون تكاليفها، الأمر الذي غالباً ما ينجم عنه حوافز قوية للتوسع في البرامج الحكومية عوضاً عن التقليل منها. وبالنتيجة، فقد يمكن البدء في البرامج الحكومية أو التوسع فيها حتى لو كانت غير فعّالة بمعنى الاقتصاد الجزئي (على سبيل المثال التعرفات الجمركية والدعم المقدم للأسعار الزراعية) وغير عادلة التوزيع من حيث منح المكاسب الخاصة والامتيازات للجمارك ذات التأثير السياسي، في الوقت الذي تفرض فيه تكاليف أكبر على الجماعات التي لها نفوذ سياسي أقل. وقد يجري التوسع في برامج أخرى إلى مستوى تصبح عنده غير فعالة بالمعنى الديناميكي (مثل برامج حقوق الامتياز) عن طريق نسف الحوافز التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المفاهيم والطلب على النشاطات اللاسوقية

ترتبط خصائص الطلب التي وصفناها آنفاً بالمفاهيم المتكونة لدى الجمهور حول نقائص وعيوب مخرجات السوق. وقد يكون التطابق بين هذه المفاهيم وحقائق فشل السوق قريباً أو بعيداً. وكما يرى كودنغتون (Coddington)، الفيلسوف البريطاني، فإن المفاهيم لا تمثل المعرفة أو حتى «عيوب المعرفة» بل تمثل «بدائل للمعرفة». ومثل هذه البدائل هي مشابهة إلى حد كبير للتخمين أو الرغبات أو المخاوف أكثر مما هي تعبير عن الحقيقة، بل هي شكوك حقيقية حول البنية المعقدة التي تكون عليها الحقيقة[٩]. وهناك الكثير من التأثيرات المختلفة التي تعمل على تشويه المفاهيم وتزيد من بعدها عن «الحقائق». وعلى سبيل المثال، فإن الحوافز التي تقف وراء وسائل الإعلام أو السياسيين أوجماعات المصالح الخاصة غالباً ما تقود إلى تضخيم القيمة الإخبارية للأمثلة الفعلية على فشل السوق (على سبيل المثال التواطؤ، والقيود على دخول معترك السوق، والفساد والتلوث والأرباح الاحتكارية) وتسليط الأضواء على عدم العدالة الناجمة في كثير من الأحيان عن مخرجات السوق سواء أكانت في حد ذاتها أو كمصدرٍ رئيسي لعدم الاستقرار (الاجتماعي) السائد أو الذي يحتمل قيامه. ويكمن جزء من التمييز (بين فشل السوق ونجاحها)، بكل بساطة، في أن المشاكل والعيوب وسوء الإدارة هي بطبيعتها أكثر إثارة وأكثر قدرة على لفت الأنظار من الأداء المرضي أو حتى الناجح. والخطوط الثانوية غالباً ما يلتفت لها إذا ما أثير حادث مزعج أكثر مما لو وضعت تلك الخطوط (الثانوية) في منظور متوازن (يعطيها حجمها الصحيح).. وثمة عنصر آخر يساهم في تشويه السوق ربما كان هو الإنحياز لأمر دون آخر الذي يؤدي إلى ظهور المعلقين المختصين في السوق. والنسبة الكبرى من هؤلاء، وهي أكبر مما في الجماعات المهنية الأخرى أو بين الجمهور بعامة تنزع إلى نقد، إن لم نقل معاداة، الممارسات والسياسات (السوقية) السائدة[١٠].

وهناك تأثير مشوِّه آخر يمكن أن ينجم عن جماعات الضغط التي قد تزداد مصالحها الخاصة إذا كان هناك تدخل حكومي[١١]. وبالنتيجة، فإن مثل هذه الجماعات غالباً ما تقوم بجهود فعّالة سياسياً للتأكيد على عيوب السوق والمبالغة فيها وكذلك التأكيد والمبالغة في الفوائد الاجتماعية التي يمكن الحصول عليها من جراء العمل الحكومي. والأمثلة على ذلك يمكن سردها عن طريق ذكر الضغوط السياسية التي تمارسها إتحادات المعلمين لصالح زيادة الدعم الحكومي للتعليم، واتحاد أصحاب وسائقي الشاحنات لصالح زيادة مختلف القيود

للحدّ من المنافسة في مجال النقل البري وصناعة شركات الطيران (على الأقل جانب الشركات الأضعف منافسة) في معارضتها المسبقة لرفع اللوائح والقوانين الخاصة بالطرق البرية والأجور[١٢].

وتأثير مشوّه آخر ينجم عن ميل الحكومات – وخاصة البيروقراطية منها، وإن كان ذلك لا يقتصر عليها فحسب – للشعور بالحساسية المفرطة إزاء عيوب السوق، وفق الاعتقاد المتفائل بأنها (أي البيروقراطية أو السلطة التشريعية) تقوم بإعداد الوسائل اللازمة لمعالجة تلك العيوب. أما وأن إدارة الصحة والسلامة في أماكن العمل تميل للبحث عن الأخطاء الناجمة عن أماكن العمل، بل وتبالغ فيها، أو أما وأن إدارة الأغذية والأدوية تميل لأن تكون أكثر قلقاً بسبب الأخطار الناجمة عن بيع المنتجات الصيدلية في الأسواق، عاجلاً قبل آجلٍ، فإن ذلك يعكس حتمية قيام مثل هذه الإدارات (أو الوكالات) بالتسبب في أخطار المهنة.

وهناك تأثير ثالث، يظهر في أوروبا وأجزاء أخرى من العالم بأكثر مما يظهر في الولايات المتحدة، وينزع للمبالغة في عيوب السوق – وهذا التأثير هو التركة الفكرية والثقافية للأيدولوجية الإشتراكية في الأحزاب السياسية والإتحادات التجارية في أوروبا الغربية وفي دول العالم الثالث. وتقدّم الفرضية الإشتراكية الأساسية، القائلة بأن الرأسمالية عرضة، بطبيعتها، إلى عدم الاستقرار والاستغلال وغياب العدالة، استعداداً قوياً للبحث عن الأدلة الثبوتية والعثور عليها. وقوة الفرضية القائمة على أساس أن صاحبها هو الذي يُثبت ما يراه حقيقة لها ليست أقل في هذا النطاق (أي موضوع السوق) عما هي على الأصعدة الأخرى.

ومن الجدير بالملاحظة، ومما له مغزاة، أن هذا الاستعداد، الذي كان واسع الانتشار وقوياً في الفترة ما بين الخمسينات حتى السبعينات، قد تغير على نحو مثير في عقد الثمانينات. فالدول المحافظة، ذات التوجّه الداعي لفرض القيود على الحكومات وزيادة مجال أداء الأسواق، هذه الحكومات المحافظة أوجدت ارتداداً حاداً في مسار السياسات العامة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. بل إن حكومة فرنسوا ميتران الاشتراكية في فرنسا قامت بتبني السياسات التي تشجع الأسواق الرأسمالية وتدعمها (على سبيل المثال، رفع أو تخفيض الرقابة على الأسعار وتحويل الأعمال التي جرى تأميمها حديثاً إلى القطاع الخاص، وكذلك الإعتراف بفوائد المنافسة والأسواق الحرّة). وفي المجتمعات الأوروبية التي ظهرت حديثاً، فإنه يجري رفع الحواجز القومية التي تحول دون الأداء الفعال لرأس المال والعمالة وأسواق الانتاج، على نطاق واسع، على الرغم من أن الحواجز التي تقف في وجه

الأسواق الخارجية يبدو أنها ستظل باقية، إن لم تتزايد عما هي عليه. وفي دول العالم الثاني، التي كانت شيوعية في السابق، فإنه يجري اعتماد الإصلاحات المضطردة ذات التوجه السوقي، رغم أن ما أُحرز من تقدم في تطبيقها يتباين على نطاق واسع ما بين الصين وأوروبا الشرقية وروسيا وأوكرانيا والجمهوريات الأخرى التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق[١٣].

وما علينا سوى الانتظار لنرى فيما إذا كانت هذه التغييرات على مسار السياسات ستكون تغييرات دائمة أم لا. وحتى لو صمدت هذه التغييرات، فإن أشكال التشوهات التي وضعناها آنفاً ستنجم في بعض الأحيان عن الإفتراض بأن بعض أحداث السوق هي أنماط سائدة ومتكررة في حين أنها في الحقيقة نادرة. ووفق المصطلحات الإحصائية فإن الأحداث «الشاذة» تفسَّر كما لو كانت هي « أنماط أو معدلات سائدة» – ومن هنا فإن الأحداث الشاذة هي ممثلة للإتجاهات المركزيَّة والظواهر الكامنة وراء المظاهر. وحيثما يصدق مثل هذا العمل (أي تفسير الأحداث الشاذة كما لو كانت أنماطاً سائدة) فإن التقديرات الملاحظة لفشل السوق قد تكون مختلفة باضطراد عما هي عليه حقيقة، لأن الحدث الذي أثار تلك التقديرات وجعله جديراً باهتمام الإخبار عنه، على الرغم من حقيقته، فإنه لا يمثِّل الإتجاه المركزي أو تردُّد حدوثه النسبي الذي يدَّعي أنه هو ذلك الاتجاه المركزي.

المفاهيم والحقيقة: إيضاح منهجي

يمكن توضيح وجهة النظر هذه، الخاصة بالعملية التي تبتعد المفاهيم فيها عن الحقيقة، بطريقة علمية عن طريق معادلة مفاهيم مبسَّطة على النحو التالي:

$$Q = Qa + Qt$$

حيث أن Q هي المستوى المفهوم لفشل السوق، Qa هي المستوى الفعلي أو الحقيقي، وQt هي اختلال مرحلي ناجم عن تأثيرات عدة أنواع من التشويهات (السوقية)، وهي التي جرى بحثها آنفاً. وبالنتيجة، فإن مصطلح الاختلال Qt قد لا يكون متوسطة صفراً ولكنه قد يكون منحازاً باضطراد[١٤]. وسيكون الطلب اللاسوقي مفرطاً لأنه يستجيب لفشل السوق المفهوم (أو المدْرَك) Q وليس المفهوم الفعلي Qa. وكمثال على مفهوم الإختلال هو التشويه الذي يتأتى عن وصف وسائل الإعلام للعمل الناقص الذي يؤديه «السوق» بالنسبة لأعداد المقبولين في كليات الطب الأمريكية. فقد ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، في تقرير لها قبل

عدة سنوات، أنه كان هناك ٣٤٠ ألف طلب لمقاعد في هذه الكليات لا يزيد عددها عن ١٦٧٠٠ فقط في فصول السنة الأولى في الـ ١٢٦ كلية طب في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وبناء على هذه الإحصائية فقد كانت النتيجة التي تم التوصل لها هي أن «فرصة الحصول على مقعد في إحدى كليات الطب هي واحد من بين ٢١ على مستوى البلاد جميعها»[١٥].

والمعنى المثير والجدير بالملاحظة الذي انطوت عليه القصة هي أن النظام كان ناقصاً على نحو خطير، وأن المحصلة هي (كما افتُرض) غير عادلة وغير كفؤة (لأن الطلبات وخيارات العمل المستقبلي للمتقدمين لم تكن قائمة على إدراك وفهم هذا الوضع الشاذ غير الإيجابي)، وأنه لا بد من القيام بعمل ما إزاءه (وضمناً عن طريق التنظيم الحكومي).

لكن مقالة صحيفة نيويورك تايمز فشلت في نقل الصورة الحقيقية وهي أنه بناء على بيانات العام السابق، فإن كل متقدم بطلب لكليات الطب يقدم في المعدل ٩ر٢ طلباً ! وعلى هذا الأساس، فإن الفرصة الحقيقية للقبول في كلية طب هي حوالي واحد من كل ٢ر٢ فرصة (وليس واحد من كل ٢١ فرصة كما ذكرت الصحيفة)، أي أن ٤٥ بالمئة من أصحاب الطلبات من المتوقع أن يحصلوا على القبول. ولكن هذا الرقم الصحيح لا يمثل خبراً متميزاً تهتم به وسائل الإعلام! ويمكن أن يظنَّ أن «المفاهيم» التي يحملها الرأي العام، Q، عن النظام كانت قد تأثرت بالتشويه، الذي مقداره Qt في المعادلة، الذي ورد في مقاله صحيفة نيويورك تايمز، كما تأثرت (أي مفاهيم الرأي العام) بالقيمة «الحقيقية» لاحتمالات القبول في كليات الطب[١٦].

ومن الجدير بالملاحظة أن من بين التأثيرات المشوهة التي وُصِفت آنفاً، هناك اثنان منها يمكن أن ينتجا قوة انتشار مضادة يمكن لها أن تتغلب على الميل للمبالغة في فشل السوق بل وتسير به في اتجاه معاكس. وعلى سبيل المثال، فإن جماعة الضغط التي تسعى للحصول على تدخل الحكومة لعلاج عيوب السوق يمكن تحييدها أو التغلب عليها عن طريق الجماعات المناوئة لها التي تفضِّل نتائج السوق التي لا تخضع للتنظيم الحكومي: فجماعات الضغط التي تتوقع أن تستفيد من التدخل التنظيمي قد تتصدى لها جماعات المستهلكين التي تسعى للإبقاء على المنافسة (والعكس بالعكس).

ووسائل الإعلام، إذا ما كانت حرَّة ولا تخضع للرقابة، يمكنها أن تجد قيمة اخبارية في سوء الإدارة الحكومية بما لا يقل عن الأسواق: مثل الفساد ومحاباة الأقارب والهَدْر وصراع

المصالح وغيرها. والأمثلة على ذلك تأتي من قضايا مثل ووترغيت وأبسكام والاحتيال على المساعدات الطبية للمعوزين وشراء وزارة الدفاع لغلايات قهوة بمبلغ ٧٥٠٠ دولار ومفاتيح ربط (أي مفكّات) بمبلغ ٥٠٠ دولار والكثير الكثير من الأمثلة الأخرى على الهدْر في المشتروات الحكومية. وهكذا فإن فشل الحكومة (اللاسوق)، شأنه شأن فشل السوق يقدم فرصاً للمبالغات الإخبارية الجديرة بالإفصاح عنها. ومن هنا فإن الرمز **Qt** الدال على التشويه قد تكون له قيمة سلبية بمثل ما قد تكون له قيمة إيجابية. وطالما أن القيمة الإخبارية هي ببساطة ما هو غير عادي، فإن النتيجة هي المراوحة بين المبالغة في التأكيد على فشل السوق والمبالغة في فشل الحكومة، بدلاً من وصف كلٍ منهما بدقة. وعلى أية حال، إذا كانت الصحافة ووسائل الإعلام أكثر استعداداً للبحث عن مثالب السوق وتعريتها أكثر مما هي (أي الصحافة ووسائل الإعلام) على استعداد لعمل ذلك بالنسبة لعيوب الحكومة، فإن هذه المراوحة لن تصل، في المتوسط أو في المعدل، إلى القيمة الحقيقية **Qa** على المدى البعيد[١٧].

وهكذا، فإن **Qt** قد تكون أكبر من صفر في وقت ما وأقل من صفر في وقت آخر. وستكون المفاهيم بعيدة عن الهدف في كل من الحالتين، ولكن في مسارات مختلفة. فحتى أواخر السبعينات في الأقل، فإن تجارب الولايات المتحدة وأوروبا الغربية توحي أن التأثيرات التي تنزع للمبالغة في مفاهيم فشل السوق كانت أكثر تأثيراً، سياسياً، من غيرها المعارضة لها. ومنذ عام ١٩٨٠، فإنه يبدو أن هذا الإنحياز قد جرى تعديله.

وباختصار، فإن العملية التي تغذي المفاهيم القائلة بفشل السوق تعطي تقديرات مشوَّهة، فإن الطلب على التدخل اللاسوقي والنشاطات المتصلة به يمكن أن يكون مفرطاً، وبالتالي، يؤدي إلى مختلف أنواع الفشل اللاسوقي وعيوب الحكومة. ويكمن وراء هذا الاستنتاج، بطبيعة الحال، الإفتراض بأن العملية السياسية، في الأنظمة الديمقراطية، تستجيب للمفاهيم التي يتبناها الرأي العام. وبالنتيجة، فإذا كانت هذه المفاهيم مشوَّهة فإن الاستجابة الحكومية ستكون، تبعاً لذلك، مشوَّهة كذلك[١٨].

وعلى ضوء هذه الخلفية المتعلقة بظروف الطلب اللاسوقي، فإنه يمكن الإفتراض بأن الطلب على النشاطات اللاسوقية يزداد عند تكوُّن مفاهيم عن فشل السوق، وبخاصة عند إدراك وجود الأمور الخارجية والمصالح العامة القيِّمة والأسواق الاحتكارية وعيوب السوق وغياب العدالة التوزيعية[١٩].

ظروف العَرْض اللاسوقي

كما هي الحال بالنسبة لظروف الطلب اللاسوقي، فإن العرض اللاسوقي يرتبط بالعديد من الخصائص التي تميِّزه عن العرض السوقي، والتي تسهم في الفشل اللاسوقي:

١. الصعوبة في تحديد وقياس المخرجات

غالباً ما تكون المخرجات اللاسوقية صعبة التحديد من حيث المبدأ، ومحدَّدة بصورة غير سليمة من الناحية العملية وصعبة للغاية في قياس كمياتها وتقييم نوعيتها. وبطبيعة الحال، فإن هذا هو السبب الذي يجعل المخرجات اللاسوقية تُقاس في الحسابات القومية كقيمة للمخرجات المستخدمة في إنتاجها والمخرجات اللاسوقية عادة تكون منتجات متوسطة تعمل، في أفضل حالاتها، مجرد وكيل أو نائب عن الانتاج النهائي المقصود – على سبيل المثال، قيود وطرق منع توزيع الأدوية والأغذية التي تضعها وكالة الأغذية والأدوية، والتراخيص التي تصدرها أو ترفض إصدارها لجنة الإتصالات الفيدرالية، والقوى والمعدات التي يجرى تطويرها واستخدامها من قبل القوات المسلحة، والحالات التي تجرى دراستها والدفعات المالية الموزَّعة من قبل الوكالات الصحيَّة ووكالات الرعاية الاجتماعية. وفي كل حالة، فإن المدى الذي يسهم الانتاج اللاسوقي المتوسط عنده للوصول إلى المخرجات النهائية المقصودة يظل مراوغاً ويصعب قياسه.

كما يصعب بصورة خاصة، التأكد من نوعية الانتاج اللاسوقي. ويعود ذلك في جزء منه بالنظر لنقص أو غياب المعلومات عن نوعية ذلك الانتاج – وهي المعلومات التي يمكن لها في حالة المخرجات المسوَّقة أن تصل إلى المنتجين على ضوء سلوك المستهلكين وخياراتهم. ولنأخذ، على سبيل المثال، الصعوبة في تحديد ما إذا كانت نوعية التعليم أو برامج الانعاش (الخدمة الاجتماعية المنظمة لتحسين أحوال فئات من الناس) أو اللوائح البيئية أو لوائح الأغذية والأدوية هي أفضل أو أسوأ الآن مما كانت عليه قبل خمسة أو ستة أعوام مضت.

وبطبيعة الحال، تختلف صعوبة القياس إختلافاً واسع المدى بين مختلف المخرجات اللاسوقية. وعلى سبيل المثال، فإن الخدمات البريدية الرسمية في الولايات المتحدة يمكن مقارنتها، بكل يسْر، من حيث أدائها (فيما يتعلق بالتكاليف والخدمات) بالشركة البريدية فيدرال إكسبرس (**Federal Express**)، كذلك يمكن مقارنة المدارس العامة، رغم أن ذلك لن

يكون سهلاً، مع المدارس الخاصة والإكليريكية، كما يمكن مقارنة دوائر الشرطة، أيضاً مع بعض الصعوبة، بوكالات الأمن الخاصة.

وبصورة نموذجية أكثر، على أية حال، فإن القياسات المناسبة للمخرجات اللاسوقية (على سبيل المثال الدفاع والنشاطات التنظيمية وبرامج الإنعاش الاجتماعية) هي قياسات مراوغة ومثيرة للجدل. وعلى العموم، فإن قياس مخرجات اللاسوق على ضوء مدخلاتها أمر مقبول لأن القياس المباشر لقيمة المخرجات أمر صعب حقيقة.

٢. الانتاج القائم على المصدر المنفرد

يجرى إنتاج المخرجات اللاسوقية في الحكومة، في العادة، من قبل وكالة أو دائرة واحدة يكون اختصاصها القائم عليها دون غيرها (أي احتكارها) في مجال من المجالات قد صدر به تشريع أو مقبولاً من الناحية الإدارية أو الاثنين معاً (على سبيل المثال الوكالات التنظيمية، ودور الوكالة القومية للطيران والفضاء، ونظام المدارس العامة، والتي لا يكون هنا سوى منافسة محدودة جداً لها تمثلها في حالة المدارس المدارس الخاصة والإكليريكية). ومن النادر أن تتعرض خصوصية مثل هذه الوكالات للنزاع أو الخلاف. وحيثما يوجد مثل ذلك(على سبيل المثال، بين القوات الجوية والجيش في تقديم بعض أشكال الدعم الجوي لميدان المعركة) فإن الحل غالباً ما يتم على أسس لا علاقة لها بمخرجات الفعالية أو نوعيتها. وهكذا فإن غياب المنافسة الدائمة يسهم في صعوبة تقويم نوعية المخرجات اللاسوقية.

٣. عدم اليقين بتكنولوجيا الانتاج

في كثير من الأحيان تكون تكنولوجيا انتاج المخرجات اللاسوقية غير معروفة، أو تكون معروفة ولكن ترتبط بعدم يقين وغموض كبيرين. ويقدم تقرير كولمان (Coleman) وغيره من الدراسات التي تقوم بتقييم أداء الطلاب مثالاً على عدم اليقين التكنولوجي في المجال التعليمي، وذلك بالإشارة إلى الدرجات التي يحصل عليها الطلاب في الاختبارات المقنّنة. وهذه الدراسات لا تترك سوى القليل، فيما يتعلق باختلاف أداء الطلاب، الذي يمكن تفسيره بالإشارة إلى متغيرات مثل حجم الفصل الدراسي أو معدل التكلفة بالنسبة لكل تلميذ، أو ما يسمى بنسب عدد الطلاب لكل مدرس، بعد أخذ الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطلاب وأسرهم. ومع ذلك فلا نعرف سوى القليل جداً حول كيفية «صُنْع أو إنتاج» التعليم، بل ولا نعرف، حقيقة، على وجه التحديد، ما الذي يجري صنعه أو انتاجه

في العملية التعليمية. وعلى سبيل المثال، هناك عدم اتفاق حول ما إذا كانت المهارات الوجدانية والكلامية التي يجري قياسها بالاختبارات المقننة تشكّل المجموعة الصحيحة من الأهداف التربوية التي يسعى التعليم لتحقيقها. وحتى لو تم الاتفاق على ذلك، فإن فهمنا لا زال محدوداً بصورة ملحوظة فيما يتعلق بهذا المزيج من المناهج وأنواع المدرسين وأنواع تدريبهم والخبرة الصفيَّة أو الميدانية وتطبيقاتها، والتعلُّم بالعمل وغيرها من المكوِّنات التكنولوجية التي تناسب بأفضل ما يكون الوصول إلى الإنتاج التربوي المقصود.

وفي مجال الأمن القومي، حيث يفترض بصورة عامة ان التكنولوجيا ليست متقدمة فحسب بل ومفهومة كذلك، فإننا في أفضل الحالات لا نملك سوى فهماً محدوداً للعلاقات الفنية (الإنتاج بالنسبة للمهمات) بين المدخلات (من المعدات العسكرية والقوى البشرية والتدريب والإسناد السوقي «اللوجستي» والقيادة والمراقبة والاتصالات والاستخبارات) والمخرجات والنتيجة المرجوَّة لصالح الأمن القومي. وبصورة أكثر تحديداً ومن منظور فني محض فإننا لا نفهم إلا القليل جداً من مزيج القدرات الدفاعية والهجومية الإستراتيجية التي تناسب الوصول إلى أفضل ردع كفؤ وفعّال، بل إن هذه الأمور هي في الحقيقة موضع اختلاف واسع النطاق.

بل إن الأمر الذي لا زال غير واضح هو مدى فهمنا للتكنولوجيات المرتبطة بانتاج مخرجات لاسوقية أخرى مثل الرعاية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات الإنعاشية والتحويلات النقدية (وبالتالي عدم خلْق آثار سلبية على تقديم العمالة أو على الحالة النفسية والتشجيعية لأولئك الذين يتلقون مثل تلك المساعدات)، أو في مجال إعداد اللوائح الغذائية والدوائية التي تعمل على تجنيب المستهلكين الأخطار بصورة مناسبة وصحيحة (وبالتالي عدم خلق المزيد من الحوافز المضادة لإجراء المزيد من البحث والتطوير في الصناعة الصيدلية).

٤. غياب آليات تحديد النتائج النهائية ونهايات العمليات

لا يرتبط الانتاج اللاسوقي بصورة عامة بأية نتائج نهائية لتقويم الأداء يمكن مقارنتها بتقارير الأرباح والخسائر الخاصة بالانتاج السوقي. ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بغياب هذه النتائج النهائية غياب آليات موثوقة لإنهاء النشاطات اللاسوقية عندما تكون قد فشلت.

وهكذا فإن الكثير من الظروف والخصائص المرتبطة بعرض السلع والخدمات اللاسوقية قد تسهم بدورها في مختلف عيوب انتاجها. وهذا لا ينكر الحقيقة القائلة أن في الحكومة بصورة غالبة أشخاص يتحلّون بروح المسؤولية ووكالات لا يحدوها سوى الأمل في القيام بالعمل على أفضل وجه من الكفاءة. مع أن خصائص العرض اللاسوقي قد تسبب أحياناً انحراف هذا الأمل.

مع هذه الخصائص للعرض اللاسوقي كخلفية فإنه يبدو من المعقول افتراض وجود آلية عملية للنشاطات اللاسوقية مماثلة لمنحنى العرض المائل بايجابية للنشاطات السوقية. ووفق هذا المبدأ فإن تقديم المخرجات اللاسوقية (قياساً على التكاليف والميزانيات التي تنفق على إنتاجها) ستميل إلى الارتفاع مع ارتفاع متوسط معدلات الأجور الحكومية (ممثلة، على سبيل المثال، بمتوسط سلّم رواتب الخدمة المدنية). ومع ارتفاع عائدات الضرائب وعندما يرتفع سلّم الرواتب الحكومية، نسبياً، فإن أعداد الموظفين ستزداد، وسترتفع التكاليف الإجمالية (أي المقياس المعياري للعرض اللاسوقي) التي تنفق عليهم. وبالمثل عندما تزداد عائدات الضرائب ويزداد الدخل العام (دخل الدولة)، فإننا يمكن أن نفترض أن مجموع العرض اللاسوقي سيرتفع في الوقت الذي يستوعب فيه الدخل المضاف. (وعلى العكس من ذلك، فإن إصلاحات مثل الإقتراح رقم ١٣ الخاص بكاليفورنيا وكذلك القيود الأخرى على الضرائب، فإنها تعمل على تقييد النشاطات اللاسوقية والحدّ منها.)

وأخيراً، فإن يبدو من المعقول الإفتراض أن العرض الذي يقدمه النشاط اللاسوقي يتأثر إيجابياً بالدخل القومي وبعائدات الحكومة، وهي أمور ترتبط عامة بعضها ببعض. وكلما ارتفع الدخل القومي، مما يجعله يعطي عائدات عامة أكبر، فإن العرض الذي يقدمه النشاط اللاسوقي (أي التكاليف التي تنفق عليه) سيميل للإرتفاع استجابة لذلك. عندها سيتم إقامة برامج جديدة أو إجراء التوسعة على البرامج القائمة، لاستيعاب الموارد الجديدة التي أصبحت متاحة. ومن الواضح أن بعض النشاطات اللاسوقية قد تتوسع أكثر من غيرها، وعلى سبيل المثال، فقد تكون البرامج الصحية والتعليمية والبيئية قابلة للنمو مع ازدياد الدخل القومي أكثر من برامج الرعاية الاجتماعية القائمة على إعادة توزيع الدخل، ويحتمل حدوث عكس ذلك عندما ينخفض الدخل[٢٠] ومع ذلك، فقد يكون من المحتمل قيام ميلٍ لارتفاع وانخفاض مجمل العرض اللاسوقي مع ارتفاع وانخفاض الدخل.

Notes

1. Milton Friedman refers to these collaborating parties as the "iron triangle" of public policy. See Friedman (1984). The same line of argument underlies George Stigler's theory of government regulation (see Stigler, 1971).

2. Feldstein (1980, 6).

3 *Universal Health Care Almanac* (1992).

4. Ibid., p. 4.

5. See Downs (1965).

6. See Feldstein (1980).

7. 1992 data obtained from the Department of Health and Human Services, and the Department of Agriculture. Veterans' data comparable to the 1980 figures were not available for 1992.

8. Feldstein (1980).

9. See Coddington (1975, 151–163), cited in Kantor (1979, 1429).

10. Cf. Rothman and Lichter (1985).

11. See also Stigler, 1971.

12. Describing the point in its French manifestation, Peyrefitte (1976, 319) makes the following comment: "Public administration belongs to civil servants. But additionally, religion belongs to the clergy, health to physicians, education to teachers, intelligence to intellectuals, and chairmanships to Polytechniciens."

13. A compelling testimonial to these dramatic changes is summarized in the following assessment by a commentator who in the past has not usually favored promarket positions, Robert Heilbronner (1989): The Soviet Union [sic], China, and Eastern Europe have given us the clearest possible proof that capitalism organizes the material affairs of humankind more satisfactorily than socialism;

that however inequitably or irresponsibly the marketplace may distribute goods, it does so better than the queues of a planned economy.

14. This is not inconsistent with the view that, even if Q_t were equal to zero, society might still be more concerned with (and choose to devote more resources to) the outliers than with the average value. A skewed social-loss function might well be applied to a normal distribution of events or outcomes having a zero mean. However, in this case, society would be proceeding on the basis of accurate, instead of distorted, information: perceptions and reality would be identical. With the previously described mechanism, they would not be.

15. See "Odds against Medical-School Admission Exaggerated," *New England Journal of Medicine*, May 1, 1980.

16. The nuclear reactor accident at Three Mile Island in 1979 provides another example. As a result of the news media's treatment of the accident, the public's perception of the chance of a serious meltdown in the reactor's core was probably as high as 10 percent, or at least 1 percent. In fact, the chance was probably never greater than .001–.0001. If we denote the negative externalities associated with an actual meltdown as X_a, and assume that X_a=.0001, then the perceived externalities, X, given these probability assumptions, would be $X_a(10^{-2})$, and the transitory distortion represented by X_t would be 99 times the true value, X_a.

17. As an indication that this premise may, in fact, be warranted, see Rothman and Lichter (1985).

18. See appendix A for further discussion of the demand for nonmarket activities and how demand is influenced by perceptions of market failures.

19. Also, see appendix A for further discussion of the nonmarket demand function and its interaction with nonmarket supply.

20. See appendix A for further discussion of the nonmarket supply function.